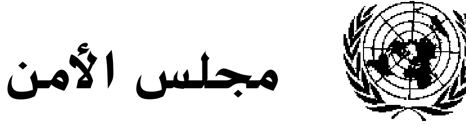
S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/35
15 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH AND RUSSIAN



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٦٨٨، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/622) بشأن إدارة الأمـم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/632) بشأن تمويل الهياكل الإدارية المحلية القائمة في منطقة عمليات الإدارة الانتقالية.

"ومجلس الأمن يرحب بالتقدم الذي أحرزته الإدارة الانتقالية في تنفيذ الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) الذي وقّع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الاتفاق الأساسي) وفي تعزيز إعادة اندماج منطقة سلافونيا الشرقية اندماجا كاملا وسلميا في جمهورية كرواتيا. وهو يؤكد على أن عودة الطابع المتعدد الأعراق لسلافونيا الشرقية والحفاظ عليه هامان للجهود الدولية المبذولة من أجل صون السلم والمحافظة على الاستقرار في منطقة يوغوسلافيا السابقة ككل. ويذكّر المجلس كلا الطرفين بالتزامهما بالتعاون مع الإدارة الانتقالية. وهو يشدد على أهمية إنعاش المنطقة اقتصاديا وإنشاء قوة شرطة انتقالية وعودة الأشخاص المشردين واللاجئين إلى ديارهم في المنطقة، وكذلك على أهمية سعي حكومة كرواتيا إلى تحقيق عودة الأشخاص المشردين واللاجئين إلى ديارهم الأصلية في بقية أنحاء جمهورية كرواتيا. ويؤكد المجلس كذلك أهمية إجراء انتخابات، وفقا للاتفاق الأساسي، بعد أن تستتب الظروف الملائمة لذلك.

"ويذكّر مجلس الأمن حكومة كرواتيا بما عليها من مسؤولية التعاون مع الإدارة الانتقالية وتهيئة الظروف المواتية للمحافظة على الاستقرار في المنطقة. ويدعو حكومة كرواتيا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة دون مزيد من التأخير.

"ويشير مجلس الأمن إلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٢ أيار/مايو (S/PRST/1996/26) و ٣ تموز/يوليه (S/PRST/1996/30) ويحث من جديد حكومة كرواتيا على إصدار قانون عفو يشمل جميع الأشخاص الذين عملوا، طواعية أو قسرا، في الإدارة المدنية أو القوات العسكرية أو قوات الشرطة

96-20803 150896 150896

9620803

التابعة لسلطات الصرب المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقا، باستثناء من ارتكبوا ما يعتبره القانون الدولي جرائم حرب. ويلاحظ المجلس بقلق أن قانون العفو العام والاجراءات التي اتخذتها فيما بعد حكومة كرواتيا، والتي وصفها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٥ آب/أغسطس، لم تكن كافية لبث الثقة في نفوس سكان الصرب المحليين في سلافونيا الشرقية. ويلاحظ المجلس الاتفاق العام الذي توصل إليه الرئيس تودجمان والرئيس ميلوسيفيتش في أثينا في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، وهو أن العفو العام شرط لا غنى عنه لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين في ظروف آمنة. ويتوقع المجلس أن تكون هناك متابعة لهذا الاتفاق باتخاذ الإجراءات الملموسة اللازمة.

"ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة كرواتيا والإدارة الانتقالية بشأن المسائل المتعلقة بتمويل الخدمات العامة في الإقليم الذي تديره الإدارة الانتقالية (S/1996/648، المرفق). بيد أنه يلاحظ أن هذا التمويل لا يكفي لتغطية جميع تكاليف تلك الخدمات، وهو يتوقع من حكومة كرواتيا أن توفر المزيد من التمويل بشكل عاجل ودون شروط. ويؤكد المجلس على أهمية كفالة وجود إدارة مدنية عاملة لكي تحافظ على الاستقرار في المنطقة وتساعد على كفالة تحقيق أهداف بعثة الإدارة الانتقالية. ويذكّر المجلس أيضا، آخذا في اعتباره القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦)، حكومة كرواتيا بالحاجة إلى الإسهام في تغطية تكاليف عملية الإدارة الانتقالية.

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الاتفاق الأساسي ينص على فترة انتقالية تدوم ١٢ شهرا قابلة للتمديد فترة مماثلة، على الأكثر، إذا طلب أحد الطرفين ذلك. ويؤكد المجلس الأهمية التي يعلّقها على قدرة الإدارة الانتقالية على إتمام المهام المكلفة بها، بما في ذلك تنظيم الانتخابات التي ينص عليها الاتفاق الأساسي، بسرعة وبشكل كامل. وهذه المهام، كما لاحظ الأمين العام، هي لبنات بناء عملية الوفاق الصعبة. ولذلك يؤكد المجلس استعداده للنظر في الوقت المناسب في تمديد ولاية الإدارة الانتقالية على أساس الاتفاق الأساسي وقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) وتوصية من الأمين العام.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لمدير الإدارة الانتقالية ولموظفيه، ويؤكد من جديد دعمه الكامل لجهود مدير الإدارة الانتقالية.

"وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.
